

## ماذا لو تخلت تونس عن سداد ديونها السيادية

قد يتضرر بشكل غير متوقع في خضم الوضع الاقتصادي القائم الذي قوضت الأزمة الصحية كل آمال خروجه من عنق الزجاجة.

خبراء الوكالة اعتبروا أن تكلفة التخلّف عن السداد بالنسبة إلى البنوك المحلية ستوازي 102 في المئة من إجمالي حقوق الملكية للنظام المصرفي التونسي أو 17.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي المتوقع في 2021، وهو ما يعني بالضرورة غرق البلد في ماتهة هو في غنى عنها.

لقد حاصرت أزمة كورونا القطاع المصرفي بشكل أكبر مما هو متوقع، فطيلة عام مضى عكست تصنيفات لوكالات الائتمان العالمية الرئيسية لمجموعة من المصارف المحلية بما فيها 4 بنوك في القطاع الخاص حجم المتهمة التي دخلت فيها بعد أن أظهرت المؤشرات مدى انحسار نشاط أعمالها نتيجة الإغلاق الاقتصادي.

رياض بوعزة  
صحافي تونسي

حدة إيمان تونس على الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية تصاعدت بشكل لافت منذ 2013، فقد كانت تامل في إحداث اختراق في جدار مشكلاتها المالية والاقتصادية الكثيرة بغض النظر عن التكاليف الباهظة لجلب الديون، الذي ما فتئ يكبر مع مرور الوقت، لكنها لم تفلح.

بعد مفاوضات شاقة استطاعت تونس في 2016 انتزاع موافقة صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة 2.8 مليار دولار ومع ذلك لم تنفذ التزاماتها المتفق عليها إذ لم تحصل إلا على نصف ذلك المبلغ. قبل ذلك التاريخ حصلت في 2013 على قرض من الصندوق بقيمة 1.7 مليار دولار ومرة أخرى لم تلتزم بما هو متفق عليه وحصلت على مليار دولار فقط.

الأز، تسعين تونس إلى الحصول على قرض جديد بقيمة 4 مليارات دولار من الصندوق. ورغم كثرة الشكوك حول إمكانية الحصول عليه بالنظر إلى الحالات السابقة يبدو الأمر أشبه بمن يكابد لتسلق جبل وهو لا يملك الأدوات الكفيلة بإنجاح المهمة وقد ينعكس ذلك على النظام المصرفي ولو أن البلد ليس في محل مقارنة مثلما يحصل في لبنان.

رغم القلق المتصاعد من ارتفاع تكاليف القروض، التي أرهقت بالفعل كاهل الدولة وسوف ترهن مستقبل الأجيال المقبلة، لا ترى السلطات خيارا آخر، خاصة في ظل الأزمة الصحية، وهو ما يؤكد فشل الحكومات المتعاقبة منذ 2011 في إطلاق نموذج تنموي عادل ومتوازن بين الجهات ويحقق السلم الاجتماعي.

في غمرة العقبات التي كانت أهم أسباب فشل تسع حكومات في إنجاز برامج القروض وتطبيق الشروط وعلى رأسها الحد من حجم كتلة الأجور، التي تلتهم ثلث الميزانية السنوية العامة للدولة وإيقاف الدعم وفق جدول زمني وتوجيه الأموال نحو تحفيز الاستثمار، راكمت تونس بنهاية العام الماضي ديونا بلغت مستوى قياسيا يقدر بنحو 92.8 مليار دينار (33.8 مليار دولار)، أي بارتفاع يناهز 11.3 في المئة مقارنة بالعام السابق.

أحدث الأرقام الرسمية تؤكد خطورة الوضع فتونس مطالبة بأن تسدّد العام الجاري قرابة 3.3 مليار دولار من قيمة الديون الخارجية بما في ذلك الفوائد، وهو رقم قياسي باعتبار أن متوسط مبلغ الديون الخارجية التي تم تسديدها خلال السنوات الخمس الأخيرة لم يتجاوز 1.7 مليار دولار. لكن ماذا لو تخلّفت الدولة عن سداد ديونها السيادية؟

ومن سيتحمل عبء ذلك؟ تعكس المؤشرات، التي ساقها خبراء وكالة التصنيف الائتماني ستاندرد أند بورز غلوبال هذا الأسبوع، أن تخلف تونس عن سداد ديونها، وهو أمر يبدو مستبعدا إلى حد كبير على مدى 12 شهرا مقبلة، قد يكلف القطاع المصرفي ما يصل إلى 7.9 مليار دولار، ويعدّ ذلك أمرا غاية في الأهمية لأن النظام المالي

# الأردن أمام حتمية إعادة ترميم الاقتصاد على قاعدة تحفيز الاستثمار

## ضغوط لحماية استدامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ووضمان استمرارية الوظائف



### مجال متعطل لجرعة تحفيز

بقيمة تقدر بحوالي 448 مليون دينار (630 مليون دولار) للتخفيف من الآثار السلبية التي تسببت بها جائحة كورونا. وأثار إعلان الحكومة عن خطة تحفيز تهدف إلى إنعاش القطاع المنهك من قيود الإغلاق جدلا واسعا داخل الأوساط الاقتصادية الأردنية حول الموارد التي ستعمل هذه الخطة في ظل عجز قياسي في الموازنة قد تزيده هذه الحزمة أعباء إضافية وضغوطا متزايدة.

وقال رئيس الوزراء بشر الخصاونة حينها إن "مجلس الوزراء قرر مجموعة من التدابير والبرامج التخفيفية والتحفيزية للمساهمة في الحد من تداعيات كورونا وأنها لم تؤثر على الموازنة العامة"، لكنه لم يكشف بالتفصيل عن مصادر التمويل.

وتعرض الاقتصاد الأردني إلى ضغوط شديدة بفعل القيود المفروضة لمنع تفشي الجائحة عالميا، وتراجع مداخيل السياحة بأكثر من 75 في المئة خلال العام الماضي مقارنة مع 2019.

ويتوقع البنك الدولي أن يسجل الاقتصاد الأردني نموا بنسبة 1.8 في المئة خلال العام الحالي ليرتفع في العام المقبل إلى اثنين في المئة. كما يرجح أن يتخطى إجمالي الدين العام للبلاد حاجز الخمسين مليار دولار بنهاية العام الجاري بعد أن بلغ في العام 2020 حدود 47.5 مليار دولار.

ويتفق خبراء اقتصاد على أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخاصة في مجال الصناعة تواجه صعوبات كثيرة في سبيل زيادة زخم استثماراتها، كونها أحد مفاتيح النمو الاقتصادي للبلاد بعد أن عانت من ويلات الجائحة على مدار قرابة العام.

ويواجه الاستثمار في القطاع الزراعي أيضا نقصا في الدعم الحكومي رغم أنه أثبت أهميته خلال الجائحة، حيث تعد سلامة منظومة الأمن الغذائي من خلال استمرار نشاط الصناعات الغذائية وسلاسل الإنتاج أساسا للأمن الاقتصادي والاجتماعي.

ويشكو قطاع الطاقة المتجددة هو الآخر من تراجع في الاستثمارات أيضا، ويقول خبراء المجلس الاقتصادي والاجتماعي إن الحكومة مطالبة بزيادة قدرته التنافسية لما لذلك من انعكاسات إيجابية على الاقتصاد.

وتتمثل المسألة الأهم بالنسبة إلى الحكومة حتى تدعم مناهج الأعمال في مراجعة بنود ضريبي الدخل والمبيعات وفرض ضريبة تصاعدية في ظل التحديات الصعبة التي يجب أن يتحمل الجميع تبعاتها بالشراسة والتخفيف من آثارها، بما يمنح حافزا لأصحاب الأعمال الملتزمين ضريبيا وعماليا. وكانت الحكومة قد أقرت الشهر الماضي حزمة برامج تحفيزية للاقتصاد

فوائد إحدى النقاط الأساسية التي يرى المجلس أنها ضرورية، فضلا عن إعفائها من مستحقات الضمان أو تأجيل دفعاتها أو تقسيطها دون فوائد أو غرامات، ولمدد مريحة تبعا لنسبة الضرر التي لحقت بكل قطاع. ووجد القطاع الخاص نفسه أمام تحدي الموازنة بين الاستثمار والحفاظ على العمالة، الأمر الذي يستدعي إيجاد شراكات حقيقية، وبناء الثقة مع القطاع العام من خلال برامج تهدف إلى تنمية القطاعات وتوفير المزيد من فرص العمل.

على الحكومة اعتماد إستراتيجية تعتمد على الاستثمار بمصادر بديلة وجديدة مع خطة شاملة لتنشيط مناخ الأعمال

وحذر المرصد العمالي الأردني في تقرير نشره الأسبوع الماضي من استمرار نزيف فقدان الوظائف. وقال إن "الاقتصاد خسّر 140 ألف وظيفة في 2020، جراء تداعيات تفشي كورونا". وأكد أن سياسات الاستجابة الحكومية للجائحة أدت إلى انخفاض رواتب مئات الآلاف من العاملين والعمالات في القطاع الخاص، حيث سمحت بتخفيض رواتبهم بنسب متفاوتة ما ساهم بشكل ملموس في تراجع المستويات المعيشية.

تتعرض الحكومة الأردنية إلى ضغوط من قبل أوساط الأعمال لدفعها باتجاه اعتماد نموذج بديل أكثر كفاءة يحفز قطاع الاستثمارات عبر القيام بمراجعة شاملة تشمل التشريعات والامتيازات الضريبية وغيرها من العوامل التي قد تسهم في تعزيز مناخ الأعمال كونه أحد قاطرات النمو.

عمان - تعطي انطباعات الخبراء حول أسباب استمرار تذبذب الاقتصاد الأردني لمحة عن فشل محاولات السلطات لإنقاذ الاستثمارات المحلية والخارجية المتضررة من تداعيات الوباء، إذ تكافح لوضع إطار متكامل لجذب رؤوس الأموال بهدف تعزيز مستويات النمو الضعيفة. ويبعد الأردن في أشد الحاجة إلى القيام بمراجعة شاملة في النموذج المتبع وهو أمام حتمية إعادة ترميم الاقتصاد على قاعدة دعم مناخ الأعمال من بوابة تغيير التشريعات وتقديم المزيد من الحوافز والامتيازات الضريبية بما يدعم الأهداف.

ويعاني البلد، وهو أحد أبرز بلدان الشرق الأوسط التي تعتمد على المساعدات، من صعوبات اقتصادية متنوعة منذ سنوات أفرزت على نسب النمو وانعكست على معدلات البطالة، مما يتطلب وصفة تضمن الإبقاء على استمرارية الوظائف واستدامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بوصفها العمود الرئيسي لخيمة الاقتصاد.

ورغم أن البيانات تشير إلى ارتفاع حجم المشروعات الاستثمارية المستفيدة من قانون هيئة الاستثمار في الأردن خلال عام 2020 بنسبة 26.4 في المئة بمقارنة سنوية، إلا الأمر يبدو أنه لا يسير على النحو الأمثل منذ بداية هذا العام.

وحدث المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني في تقرير حديث نشره الثلاثاء حول "حالة اقتصاد الأردن 2020" الحكومة على وضع خطة اقتصادية تعتمد على الاستثمار بمصادر بديلة وجديدة، وإعداد خطة شاملة ومحمكة تعتمد لتنشيط الاستثمارات وجذب المزيد منها إلى البلاد.

وأوصى التقرير بضخ سيولة جديدة في السوق المحلية بشكل عاجل وتسهيل إمكانية حصول مؤسسات القطاع الخاص على قروض من البنوك التجارية أو غيرها لتمتد من دفع الرواتب والإيجارات والإقساط، وفوائد القروض والتسهيلات البنكية وباقي التزاماتها لضمان استمرار عملها واستدامة استثماراتها.

## البحرين تحتاج إلى تكثيف الدعم الخليجي لدعم توازنها المالي

تزال مرتفعة، ولكنه سيشهد تراجعا خلال العام الحالي بفضل تحسن أسعار النفط. وتوقعت وكالة فيتش أن يشهد الدين الحكومي ارتفاعا تدريجيا في السنوات المقبلة إلى أكثر من 130 في المئة كنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

وفسح بيانات صندوق النقد الدولي، فقد ارتفعت نسبة الدين الحكومي للناتج المحلي بالبحرين من 102 في المئة خلال 2019 إلى 133 في المئة خلال العام الماضي. وتعتبر البحرين الأقل إنتاجا لجهة الموارد النفطية بين دول مجلس التعاون الخليجي، وتنتج ما بين 200 و250 ألف برميل من النفط الخام يوميا.

وسجل الاقتصاد البحريني انكماشاً بنحو 5.81 في المئة خلال 2020 على أساس سنوي، بضغط تداعيات جائحة كورونا وتراجع أسعار النفط، بينما يتوقع صندوق النقد نموا بنسبة 3.3 في المئة خلال العام الحالي.

وأرجع التقرير تراجع العجز إلى توفير تمويل للإنفاق العام بنسبة 2 إلا أن خبراء وكالة فيتش، يرون ضرورة تقديم المزيد من الدعم المالي للبحرين، لخفض العجز المحتمل في موازنة العام الجاري.

وأضافت الوكالة في تقريرها، أن دعم دول الخليج يخفف من مواطن الضعف في البحرين، إذ تعاني من هبوط عائدات النفط وانخفاض احتياطات النقد الأجنبي إلى جانب القيود السياسية. وتآثر الاقتصاد البحريني جراء تفشي فيروس كورونا، مما دفع الحكومة إلى إقرار حزمة مالية تحفيزية بقيمة 4.3 مليار دينار (11.4 مليار دولار) كأولوية قصوى لدعم الاقتصاد لمواجهة تداعيات الجائحة.

وأفاد التقرير بأن عجز الميزانية الكلي لا يزال كبيرا، متوقعا أن يسجل 9.1 في المئة كنسبة للناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، ثم ينخفض إلى 8.8 في المئة في العام المقبل.

المنامة - بدأت الصعوبات المالية التي تواجهها البحرين كل الطموحات في إمكانية تحقيق الحكومة أهداف برنامج التكيف من أجل معالجة الاختلالات المالية المزمنة من خلال ترتيب الأولويات لتنفيذ حزمة من الإصلاحات.

واعتبرت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية في تقرير حديث يغطي اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن التصنيف الائتماني للبلد الخليجي الصغير يعكس حاجته للمزيد من دعم دول الخليج المجاورة على المدى المتوسط لدعم ميزانيته العامة.

وتلقت المنامة من السعودية والإمارات والكويت مساعدات مالية بدءا من العام 2018 عبر حزمة حجمها 10.25 مليارات دولار على مدار خمس سنوات بصفر فائدة لمساعدتها على تجنب أزمة ائتمان. وكانت البحرين نتجة صوب أزمة ائتمانية بعد تراكم ديونها لتعويض أثر هبوط أسعار النفط منذ منتصف 2014

